الفصل الأول

الانقسام الداخلي سنة ١٩٢١

obeikandl.com

عاد سعد زغلول باشا إلى مصر في إبريل سنة ١٩٢١، وبدأت المحادثات بينه وبين عدلي باشا يكن، في صدد اشتراك الوفد في المفاوضات الرسمية التي دعيت إليها مصر لعقد المعاهدة بينها وبين إنجلترا.

وكانت هذه المفاوضات مصدر الانقسام، وذلك أنه على أثر تبليغ الحكومة البريطانية إلى السلطان الفؤاد في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ باعتبار الحماية علاقة غير مرضية، ودعوة مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية للوصول إلى إبدال الحماية بعلاقة أخرى، تألفت وزارة عدلي في ١٧ مارس من تلك السنة، وكان من برنامجها الدخول في هذه المفاوضات، فأرسل إلى سعد بطريق البرق، وكان بباريس، نبأ أتليف وزارته، ودعوته الوفد إلى الاشتراك في هذه المفاوضات فجاءه الرد من سعد تلغرافيا في ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة إلى مصر[١]، فلما عاد إلى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلي، اشترط للاشتراك مع الوزارة في هذه المفاوضات الشروط الآتية[٢]:

أولاً: أن تكون الغاية من المفاوضات الوصول إلى إلغاء الحماية بوجه عام، أي فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعًا، لا بعلاقتها مع الدولة الإنجليزية فقط، إلغاء الحماية التي وضعت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ووردت في معاهدة "فرساي" وما تلاها من معاهدات الصلح.

ثانيًا: الوصول إلى الاعتراف بالاستقلال التام الدولي الداخلي والخارجي مع ملاحظة إرادة الأمة التي أبدتها بالتحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر[٣].

ثالثًا: إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحافة قبل الدخول في المفاوضات.

رابعًا: أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين وأن تكون له الرياسة، وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذه الوجه، وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية.

ولم يكن ثمة خلاف بين سعد وعدلي على الشرطين الأول والثاني، أما عن الشرط الثالث وهو الخاص بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل البدء في المفاوضات، فلم يكن

---

(١) راجع تفصيل ذلك في كتابنا "ثورة سنة ١٩١٩" ج٢ ص١٧٢ وما بعدها (الطبعة الأولى).

(٢) ذكرها سعد في خطبته يوم ٢٢ إبريل سنة ١٩٢١ في حفله تكريمه بحي السيدة زينب.

(٣) راجع هذه التحفظات في كتابنا "ثورة ١٩١٩" ج٢ ص١٤٣ "الطبعة الأولى" وفي الطبعات التالية.

في مقدور الوزارة إلغاء الأحكام العرفية؛ لأن هذه الأحكام قد أعلنت بقرار من السلطة العسكرية البريطانية، فكان لابد من موافقة هذه السلطة على رفعها –وهي لم ترفع إلا في سنة ١٩٢٣ كما سيجيء بيانه – على أن عدلي باشا قد استطاع رفع الرقابة على الصحف في شهر مايو سنة ١٩٢١، ولم يفد ذلك في تقريب مسافة الخلف بينه وبين سعغد، لأ، الشرط الذي قام عليه الخلاف الجوهري بينهما هو الرئاسة، فقد تمسك عدلي بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضة، ما دام هو رئيسًا للحكومة، بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة في هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون هو رئيسها، وتمسك سعد بالرئاسة لأن الأمة أولته زعامتها، فمن حقه أن يتولى رئاسة الهيئة التي يتصل عملها بتقرير مصيرها.

ولقد كان الأجدى والأحكم أن يدعو الوفد الحكومة والأمة إلى عدم الدخول في هذه المفاوضات،،إلى ترسم خطة الجلاء، فيقتصر الشأن بين مصر وإنجلترا على المطالبة بالجلاء؛ لأن الجلاء هو جوهر القضية المصرية، بل هو جوهر الاستقلالِ.

لقد جربت البلاد المفاوضات في يوليه وأغسطس سنة ١٩٢٠، فلم تؤد إلى الاستقلال، بل انتهت إلى مشروع ملنر، الذي يقر الاحتلال ويفصل السودان عن مصر وقرر الوفد أن لا يستأنف المفاوضات إلا بعد قبول التحفظات التي أبدتها الأمة على مشروع ملنر، ولم يجد جديد بعد ذلك حتى يعود إليها؛ إذ لم تقبل الحكومة البريطانية المناقشة في هذه التحفظات قبل المفاوضات الرسمية.

فلم يكن من مصلحة البلاد في شيء أن يدخل الوفد ولا أن تدخل الوزارة في مفاوضات جديدة على الأساس الذي عرضته إنجلترا، وكان واجبًا أن يتعاهد الجميع على أن يقبلوا المفاوضة قبل الجلاء، وأن يقتصر النضال السياسي على طلب الجلاء والتمسك به وعدم التساهل في أمره بتاتًا، وعدم تعليقه على شرط معاهدة أو مخالفة.

ومن الحق أن نقول أيضًا أن الوزارة ما كان يجوز لها وقد اختلفت مع الوفد في شروطه أن تنفرد هي بالمفاوضة؛ لأن هذا الانفراد قد زاد في أسباب الانقسام الداخلي، فضلاً عن أنه إهدار لإرادة الأمة وحقوقها وكرامتها؛ لأن من حق كل أمة تحترم نفسها أن تكون هي المرجع في شئونها، وبخاصة فيما يتصل بتقرير مصيرها، فليس لأية حكومة أن تتحدث في مصير الأمة ما لم يكن ذلك بطريق الوكالة عنها، وقد تبين أن وزارة عدلي قد انفردت بالمفاوضات على غير إرادة الأمة، وبغير توكيل منها، وكانت في هذا غير مكترثة لحقوقها.

خطبة شبرا

(٢٥ إبريل سنة ١٩٢١)

لما أدرك سعد أن الوزارة العدلية لا توافقه على شروطه كلها أخذ يناوئها في خطبه، وبدأ هذه الحملة في خطبته التي ألقاها يوم ٢٥ إبريل في حفلة تكريمه بشبرا، إذ هاجمها ردًا على حديث لعدلي نشرته "الأهرام" في صباح هذا اليوم، أصر فيه على أن تكون الرئاسة له بوصف كونه رئيس الحكومة، وأنه سيسير في المفاوضة، ولو لم يتم الاتفاق مع سعد، وكان حديثه تحديًا لسعد، فجاءت خطبة شبرا ردًا على هذا التحدي.

قال سعد عن تمسكه برئاسة المفاوضات، ردًا على عدلي ما قاله عدلي في حديثه من أن التقاليد جرت بأن رئيس الحكومة تكون له رئاسة بعثة المفاوضة: "هذه دعوى منهم لم يقيموا عليها بينة، فلا اعتبار لها، على أنه إذا صح في البلاد الأوربية أن رئيس الحكومة يجب أن تكون له الرياسة دائمًا فلا يصح ذلك في مصر مطلقًا بالنسبة للمهمة السياسية التي نحن بصددها فإن مصر ليست بلدًا دستوريًا، وزارته لا ينتخبها الشعب بل هي معينة من طرف الحاكمِ، فلا يمكنها أن تدعي أنها وزارة دستورية نائبة عن الأمة، فهي معينة من عظمة السلطان، بل أجاهر بالحقيقة الآتية: المندوب السامي أيضًا، ومتى كان المرسوم السلطاني ممضي من رئيس الوزراء والوزراء فإنهم يكونون هم المسئولين عنه لأن عظمة السلطان يمثل سلطة الحماية المضروبة عليكم رغم أنوفكم، ليس لمصر وزارة خارجية الآن، وسياستها الخارجية بيد الدولة الحامية، فلا يمكن لرئيس الوزارة أن يدعى أنه يدير سياسة مصر الخارجية حتى يكون له وجه في أن يكون رئيسًا لمأمورية سياسية متعلقة بمستقبل الأمة وبعلاقتها مع الحكومة الإنجليزية، ورئيس الوزارة ليس إلا موظفًا من موظفي الحكومة الإنجليزية، ورئيس الوزارة ليس إلا موظفًا من موظفي الحكومة الإنجليزية يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي، وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بإزاء رئيسه وزير خارجية إنجلترا حرًا في الكلام؛ لأنه مدين له بمركزه، فإذا طلبنا الرئاسة فإنما نطلبها ليكون الرئيس حرًا مرتكزًا على قوة لا تهاب شيئًا مطلقًا في المطالبة بحقوقها، وهي قوة الأمة، لا أن يكون مرتكزًا على قوة مستمدة من الحكومة الإنجليزية، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه، أي بين الحكومة الإنجليزية وبين الحكومة الإنجليزية أيضًا.

"ليس هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذي تشرفت بعرضه الآن عليكم، ولكن رفعت الصوت به في وزارة المستعمرات الإنجليزية، فقلت للجنة ملنر في جلسة ٢٥ أكتوبر سنة

١٩٢٠: من الذي يعين المفاوضين المصريين؟ فأجاب: الحكومة المصرية، فقلت إذن جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس".

إلى أن قال: "الوزارة تظهر أمام الأمة في بيانها بأنها تريد أن تسير بإرادتها وتشترك مع الوفد في المفاوضات، ولكن المحيطين بها ورجال الصحافة الموالية لهذا يعملون ليل نهار على منع الوفد من الاشتراك في المفاوضة وهذا أمر لا نقبله مطلقًا، إن الوزارة التي قالت إنها تتمشى مع إرادة الأمة وتشترك مع الوفد في المفاوضات، ففرحت بها الأمة، هي التي تأتي في الوقت نفسه وتعمل على إبعاد الوفد عن المفاوضة، ويشتغل أتباعها بطرق شتى لهذه الغاية، لا يمكنني أن أقبلها، وأقول إن مهمتي فيكم هي أن أفضح كل ما يحصل خديعة أو غش لكم، وأن يسير كل أمر طبق إرادتكم، فإذا تمكنت من ذلك فحسبي وإلا فقد قمت بواجبي والسلام". وأعلن سعد في هذه الخطبة عدم ثقته في الوزارة.

انقسام الوفد

عرض أمر الاشتراك في المفاوضة على هيئة الوفد يوم الخميس ٢٨ إبريل سنة ١٩٢١، فرأت أغلبية الأعضاء عدم اشتراك الوفد في المفاوضة، مع عدم محاربة الوزارة فيها، فصمم سعد على رأيه، وعلى إعلان عدم الثقة بالوزارة.

فاستقال من الوفد في هذا اليوم علي شعراوي باشا، وكتب خمسة آخرون من أعضائه وهم (مع حفظ الألقاب): محمد محمود، حمد الباسل، عبد اللطيف المكباتي، أحمد لطفي السيد، محمد علي علوبة، كتابًا إلى سعد نشروه في الصحف يعترضون فيه على عدم اكتراثه لرأي أغلبية الأعضاء قالوا:

"قصت مصلحة البلاد التي أخذنا أنفسنا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية في أمرها محل من الاعتبار.

"نقول والأسف يملأ قلوبنا إنكم بغير إجازة الوفد بلا خلافًا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم، ما عدا شرط الرئاسة الذي لا نراه يقدم أو يؤخر شيئًا في حسن سير المفاوضات.

"فعلمتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد بلا خلافًا لقراراته الصريحة قد أعلنتم عدم الثقة بالوزارة بعد أن أجابت كل طلباتكم، ما عدا شرط الرئاسة الذي لا نراه يقدم أو يؤخر شيئًا في حسن سير المفاوضات.

"فعلتم ذلك فلما عرض الأمر اليوم على الوفد ولم تقركم أكثريته على هذه الخطة الضارة صممتم عليها واستهنتم برأي الأكثرية مرة أخرى، وجئتم بمثال من ذلك في معاملتكم لأحدنا عبد اللطيف بك المكباتي.

"تلقاء هذا الاستئثار بالرأي والانفراد بالعمل لا يسعنا حقًا وعدلًا إلا أن نبرأ إلى الله وإلى الأمة من تبعة الشقاق الذي نجم عن انتحاء هذا النحو والذي طالما سعينا في اتقائه إلى حد مجاراة بعضنًا إياكم على دخول الوفد في المفاوضات خلافًا لخطته.

"والآن نرى أن الواجب الوطني يقضي علينا أن نعلن ثقتنا بوزارة نزلت على إرادة الأمة ووافقت الوفد على كل ما اشترط من حيث مهمة المفاوضين الرسميين والأغراض التي يجب عليهم السعي لبلوغهم، فإن الوزارة لا تستطيع أن تصل إلى تحقيق آمال البلاد إلا إذا كانت متينة المركز في الأمة معضدة الخطة من أولى الرأي فيها، ولا نخال خذلانها إلا خذلانًا للغرض الأسمى الذي عاهدت الأمة على الوصول إليه.

"نعلن رأينا هذا ونصرح تلقاء الخلاف القائم في الرأي العام بأن الخطة المثلى هي عدم دخول الوفد في المفاوضات الرسمية إتباعًا لخطة الوفد الأولى منبهين الوزارة إلى أن كل اتفاق ليس شاملاً للتحفظات التي أبدتها الأمة والتي تتسمك بها كل التمسك لا يقابل من الجمعية الوطنية إلا بالرفض الصريح.

"ولقد نشعر أن الذين صبروا إلى ا ليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانًا جديدًا على مذبح الاتحاد في هذا الموقف، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تساهلا، وأعجل من أن يقبل أناة، والاتحاد أوشك أن يكون مقصودًا لذاته لا لثمراته، فالله نسِأل أن يوفق أهدى الفريقين منا سبيلاً إلى تحقيق آمال البلاد، وتفضلوا بقبول فائق احترامنا".

الإمضاءات

حمد الباسل، عبد اللطيف المكباتي، ممد محممود

احمد لطفي السيد، محمد علي علوبة

فنشر سعدًا بيانًا للأمة في ٢٩ إبريل باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وبأن الوفد ماض في سبيله، قال:

"استحسن بعض حضرات أعضاء الوفد أن ينشروا في الجرائد خلافهم، وأن يقولوا فينا غير الحق، وقد أفادت جميع الوسائل في تلافي هذا الخلاف وحسمه ابتعادًا عن الانقسام واستبقاءً للوحدة، فلم أنجح، وأبوا إلا الاستمرار فيه وإظهاره على طريقة تبين منها جليًا عدم وجود تضامن في العمل، وهو المبدأ الذي وضعه الوفد وأقسم الأعضاء الإيمان على احترامه، ويرى الوفد أن مخالفة هذا المبدأ المهم تعد بطبعها خروجًا عنه وانفصالا منه؛ لأن يستحيل انتظام العمل في هيئة لم تربط أعضاءها رابطة من ثقة ولا من اتحاد في غرض ولا ارتباط بقاعدة، لهذا فإننا اعتمادًا على الثقة التي شرفتنا الأمة بها وابدتها عند كل مناسبة، وعلى الأخص في المظاهرات التي قابلتنا من كل الجهاد مؤيدة لتوكلينا ومحبذة لخطتنا، نؤكد بأن الوفد الممثل للأمة بعد انفصال المخالفين عنه يستمر في العمل، رئيسه وأعضاؤه المتفقون في المبدأ والغاية، وفي تبادل الثقة والإخلاص واحترام القواعد التي وضعوها والإيمان التي أقسموها، ويسعون بكل ما في وسعهم للقيام بما عاهدوا الأمة عليه حتى بلوغ الغاية، فلا تهنوا ولا تحزنا فإن قضيتكم عادلة ومصركم خالدة والله معكم".

"سعد زغلول"

ومن ذلك الحين سمي الأعضاء المنفصلين "منشقين" وشملت هذه الكلمة من خالف سعدًا في رأيه، وانضم إلى هؤلاء من أعضاء الوفد عبد العزيز فهمي بك والدكتور حافظ عفيفي بك وعبد الخالق مدكور باشا، ثم استقال جورج بك خياط من الوفد في يونيه، فاعتبرهم الوفد جميعًا منفصلين، وبقي مع سعد من أعضاء الوفد كل من مصطفى النحاس بك، الأستاذ واصف بطرس غالي، سينوت حنا بك، الأستاذ ويصا واصف. على ماهر بك، وهم وإن كانوا من جهة العدد أقلية في الوفد بالنسبة إلى الأعضاء المنشقين إلا أن شخصية سعد اجتذبت إلى جانب الغالبية العظمى من الأمة.

المظاهرات العدائية

وقامت المظاهرات العدائية من ذلك الحين ضد عدلي وضد الأعضاء المنشقين، منادية بسقوطهم ورميهم بالخيانة.

وحدثت مظاهرة عدائية عنيفة في طنطا ضد الوزارة يوم الجمعة ٢٩ إبريل سنة ١٩٢١، فتعرضت لها قوة من رجال البوليس لتفريق المتظاهرين، فعجزت عن ذلك لكثرة عددهم إذ واصلوا سيرهم حتى قسم بوليس طنطا، فأراد البوليس تفريقهم بمضخات المياه، فأخذ المتظاهرون يقذفون القسم بالطوب والحجارة، فأجاب رجال البوليس بإطلاق النار من بنادقهم إرهابًا، ولكن طلقات البنادق أصابت بعض المتظاهرين بإصابات بليغة توفي على أثرها أربعة من المصابين، وبلغ عدد الجرحى أربعين جريحًا، فكان لهذه الحادثة دوي هائل وأثر عميق في النفوس، وزادت مركز الوزارة حرجًا، إذ كانت سلاحاً قويًا للدعاية ضدها بأنها تريد حكم الشعب بالقوة وسفك الدماء، وعبًا أعلن عدلي أن الوزارة لم تأمر قط بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وأنه يستنكر مسلك رجال البوليس في هذه الحادثة، وأنه أمر بإجراء تحقيق لمعرفة من أمر بإطلاق الرصاص لمحاكمته، ثم قرر وقف حكمدار البوليس الذي نسب إليه الأمر بإطلاق الرصاص وإحالته إلى مجلس عسكري لمحاكمته، كل هذا لم يجد فتيلاً في وقف تيار السخط على الوزارة.

اقتراح الأمير عمر طوسون تأليف جمعية وطنية

ونشر الأمير عمر طوسون بيانًا في ٣٠ إبريل سنة ١٩٢١ اقترح فيه –حسمًا للخلاف الذي شجر – أن تؤلف جمعية وطنية تمثل الأمة بطريق الانتخاب، وأن يعرض عليه أمر المفاوضة، فتقرر هل تدخلها أم لا، وإذا قررت دخولها تضع قواعدها وتعين المفاوضين، وطلب في بيانه رفع الأحكام العرفية والرقابة على الصحف فورًا، وأن تجري المفاوضة في مصر لا في لندن لكي يتيسر للمفاوضين الاتصال بالأمة.

ولكن هذا الاقتراح لم يلتفت إليه في ضجة الانقسام التي غمرت البلاد، وفي الحق أن الموقف كان واضحًا فيه أن الأغلبية العظمة من الأمة تؤيد سعدًا، ولكن الأعضاء المنفصلين من الوفد تجاهلوا هذه الحقيقة أو أنهم لم يحسبوا حسابًا كبيرًا لإرادة الشعب – وقد دلت الحوادث اللاحقة على تأصل هذه النزعة في نفوسهم – فكان ما كان من استمرار أسباب الانقسام.

رفع الرقابة على الصحف

أراد عدلي أن يتقدم للأمة بعمل يخفف تيار السخط الذي واجهته وزارته، فعسى جهده لدى السلطة العسكرية البريطانية لكي ترفع الرقابة عن الصحف، إذ كانت هي التي أعلنتها في نوفمبر سنة ١٩١٤، فأجابته إلى طلبه، وأعلنت الوزارة هذا النبأ، وقررت رفع الرقابة على الصحف ابتداءً من ١٥ مايو سن ١٩٢١، وصدر بذلك إعلان من اللورد اللنبي Allenpy بوصف كونه قائد القوات البريطانية في مصر، وأعلنت الوزارة أنها تواصل السعي في رفع الأحكام العرفية إذ أنها كانت معلنة منذ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤، بأمر السلطة العسكرية البريطانية، ولم يفد هذا القرار في منع استمرار السخط على الوزارة، وأخذت الصحف المناصرة لسعد تكيل الحملات الهائلة لعدلي والوزارة والمنشقين.

وزاد في شقة الخلاف أن الوزارة قررت إحالة بعض الموظفين إلى مجالس تأديب لمحاكمتهم على إقامتهم حفلة تكريم لسعد باشا بعد أن هاجم الوزارة، وهم: صادق حنين بك، ومحمود فهمي النقراشي بوزارة الزراعة، وحسين فتوح، وفؤاد شرين بوزارة المعارف، والدكتور نجيب إسكندر بمصلحة الصحة، وزكي جبرة بقسم البلديات وسلامة ميخائيل بك القاضي، ومكرم عبيد، وأحمد محمد خشبة بك بوزارة الحقانية.

فقضى مجلس التأديب بوزارة الحقانية بقطع شهر من مرتب الأستاذ مكرم عبيد، ثم خفض استئنافيًا إلى إنذاره، وبرأت الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف سلامة بك ميخائيل، وقضى بإنذار الآخرين، أما صادق بك حنين فقرر مجلس الوزراء في ٢ يونيه فصله من وظيفته، وكانت هذه التصرفات سببًا في زيادة السخط على الوزارة.

وفي الحق أن وزارة عدلي قد أساءت إلى نفسها بإحالة هؤلاء الموظفين إلى مجالس التأديب، وفصل أحدهم بقرار من مجلس الوزراء، واستفحل الانقسام بمضي الوزارة في اضطلاعها بمهمة المفاوضة غير مكترثة لمعارضة سعد لها، وبرغم إعلانه عدم الثقة بها، وأخذت تستكتب الناس عرائض بتأييدها، وبدأت هذه العرائض في محيط أنصارها، ثم استخدمت الإدارة في جمع توقيعات عليها من الأعيان والعمد ومن إليهم، فكان هذا التدخل أمرًا معيبًا، لأن إقحام الإدارة في مثل هذه الأمور مفسد للرأي العام، وقد كان له وقع شيء في نفوس المخلصين، وكان سنة سيئة اتبعتها الحكومة من بعد لتختلس ثقة الشعب عن طريق الإدارة.

الوفد الرسمي للمفاوضات

مضت الوزارة في سبيلها، واستصدرت من السلطان في ١٩ سنة ١٩٢١ مرسومًا بتأليف الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي باشا يكن. وعضوية حسين رشدي باشا، وإسماعيل صدقي باشا، محمد شفيق باشا، وهؤلاء من أعضاء الوزارة، وأحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف وقتئذ، ويوسف سليمان باشا من الوزراء السابقين.

واصطحب هذا الوفد بعثة من المستشارين الفنيين والموظفين مؤلفة من: عبد الحميد بدوي بك، توفيق دوس بك، محمد أبو الفتوح باشا، إبراهيم وجيه بك، الأستاذ أحمد أمين، محمود فايد بك، محمد شريف صبري (باشا) عبد الحميد سليمان بك، إلياس عوض بك، اللواء محمود عزمي باشا، القائمقام محمد يوسف بك، إبراهيم فهمي بك. الأستاذ إبراهيم دسوقي أباظة، الأستاذ محمد خطاب، حسن فريد أفندي، حسن نصيف أفندي، حامد العلايلي بك، أحمد محمد حسنين (باشا) أحمد كامل، عبد القوي أحمد، عباس سيد أحمد.

كان واجبًا على عدلي أن يستقيل

ولقد كان واجبًا على الوزارة أن ترجئ المفاوضة الرسمية حتى يزول الخلاف الذي وقع بينها وبين الوفدِ؛ لأن إجراء المفاوضة الرسمية في هذا الجو يزيد الفتنة استفحالاً، ويضعف مركز مصر، وكان واجبًا على عدلي إذا لم يوفق في حسم هذا الخلاف أن يستقيل تخفيفًا لوطأة الانقسام.

حقًا إن سعدًا كان مسرفًا في الحملات التي شنها على عدلي، وكان في الغالب متجنيًا عليه، ولكن استقالة عدلي أمام هذا الإسراف كانت تعد عملاً نبيلاً يبطل حجة المرجفين، وبخاصة لأن المفاوضات كان متوقعًا لها الإخفاق، وقد استقال فعلاً بعد إخفاقها.

ولم يعرف عن عدلي أنه كان متهافتًا على الحكم، فإنه حين عاد الائتلاف بين سعد وخصومه سنة ١٩٢٥ وعاد الود بينه وبين عدلي، تولى عدلي الوزارة الدستورية سنة ١٩٢٦ بترشيح سعد وإقراره، ومع ذلك لم يحرص عليها كثيرًا إذا استقال على أثر قرار من مجلس النواب عده عدم ثقة، وأصر على الاستقالة بالرغم من إلحاح سعد عليه في البقاء في الحكم، فمع هذا التعفف والإباء يبدو عجيبًا أن يتمسك ببقائه في الوزارة سنة ١٩٢١ بالرغم من المعارضة العنيفة التي اعترضته وبالرغم مما تبين بوضوح تام أن أغلبية الأمة لم تكن تريده رئيسًا للمفاوضة ولا رئيسًا للوزارة، فكان عليه احترامًا لإرادة الشعب أن يستقيل من الوزارة ويعدل عن المفاوضة؛ لأن المفاوضة في مصير الأمة يجب أن يكون أساسها توكيلاً من الأمة، والحكم في ذاته هو وكالة

عن الأمة، وهذه الوكالة هي جوهر النظام الدستوري، فالوزارة التي تفقد ثقة الأغلبية يجب عليها أن تستقيل، وفي يقيننا أنه لو ترك عدلي لمحض إرادته لما تردد في الاستقالة قبل أن يحدث هذا الانقسام أو بعد حدوثه مباشرة، ولكن أعضاء الوفد الذين اختلفوا مع سعد هم الذين زينوا له البقاء في الحكم ليقوي بهم جانبهم في خصومته مع سعد، فهم ولا جرم أول المسئولين عن هذا الانقسام.

تفاقم الانقسام بعد تأليف الوفد الرسمي

وقد زادت المظاهرات عنفًا بعد تأليف الوفد الرسمي سواء في القاهرة أو الإسكندرية، وفي كثير من المدن الأخرى، واتخذت طابع العداء لكل من خالف سعدًا في رأيه، والنداء بسقوطهم، والاعتداء على منازلهم بالطوب والحارة، وكان هذا من الظواهر الأليمة للانقسام، ومن الأسلحة الممقوتة في الخصومة السياسية، لأن النضال السياسي بين المختلفين في الرأي من أبناء الأمة يجب أن يكون مقصورًا على نضال الآراء، ومقارعة الحجة بالحجة، وبذلك ينضج الشعب وترقى أفكاره ومداركه، أما تحريض الجماهير على الخصوم السياسيين واتخاذ الاعتداء وسيلة لإكراههم على تغيير آرائهم فهو وسيلة تفسد الحياة السياسية وتهدم حرية الرأي والعقيدة، ولقد نشر الأمير عمر طوسون نداءً بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٢١ يستنكر فيه هذا الاعتداء، قال فيه:

"يا أبناء بلدي الأعزاء، بلغني مع أشد الأسف ما حدث من بعض أشخاص غير مسئولين في أثناء المظاهرات السلمية مثل مهاجمة بيوت بعض المخالفين لكم في الرأي والتقاذف بالأحجار في الشوارع الأمر الذي ما كنا ننتظر صدوره من أي مصري ونحن قوم نريد الاستقلال ونطلب الحرية وأساس هذا المبدأ احترام كل فريق رأي الآخر وعدم الحظر على ا؛د وإن شذ في رأيه، وإذا لم نحترم هذا المبدأ فلماذا نشكو من ضغط الإنجليز على حريتنا ومصادريتهم لنا في آرائنا وكيف بعد هذا تريد طائفة منا إرغام مخالفيها على إتباع رأيها بالقوة؟ فأرجوكم أشد الرجاء الإقلاع عن هذه الخطة التي تضر قضيتنا المقدسة أكبر ضرر وتشين سمعتنا وتحط من كرامتنا، وأناشد كل مخلص لوطنه محب لبلاده أن يجتهد في منع ما يثير شبه الأجانب فينا ويبعد عطفهم ويخلق التهم الباطلة لنا، إنني لأقول هذا لا انحيازًا إلى جانب الوزارة، لأن غير موافق على خطتها كما أظهرت في اقتراحي[٤] ولكن الواجب هو الذي دفعني أن أبين لكم الخطر الذي ينجم عن سلوك طائفة منا غير المسلك القويم، هدانا الله جميعًا إلى الصواب".

---

(٤) هو الاقتراح المنشور ص٢٦.

ولكن هذا النداء الحكيم ذهب عبثًا في تيار الفتنة التي فرقت بين الناس وألقت بينهم العداوة والبغضاء.

الحوادث الخطيرة بالإسكندرية

وازدادت المظاهرات عنفًا في الإسكندرية، واشتبك المتظاهرون يوم الأحد ٢٢ مايو سنة ١٩٢١ مع بعض الأجانب من الطبقات المتأخرة في حي الهماميل(٥)، وتبادل الفريقان إطلاق الرصاص، واشتعلت النار في عدة منازل،، ونهبت بعض المحال التجارية الأجنبية، وبالجملة تحولت هذه المظاهرات إلى اضطرابات ألقت الفزع في النفوس، وقد تدخل البوليس ثم الجيش المصري لقمعها، ولم يعد النظام إلا في نحو الساعة الثالثة صباحًا، واستمرت الاضطرابات الدامية يوم الاثنين ٢٣ مايو، وتبودلت العيارات النارية من جديد بين الوطنيين والأجانب، فتدخل جيش الاحتلال وتولي قومندان القوة البريطانية المرابطة في الإسكندرية قيادة المدينة، وأصدر أمرًا عسكريًا بمنع المرور في الشوارع بين الساعة التاسعة والنصف مساء إلى الساعة الرابعة صباحًا ما لم يكن بيد الشخص إذن بالمرور، وبغلق جميع المحال العمومية في الساعة التاسعة مساء، وقد عاد الهدوء إلى المدينة منذ مساء ذلك اليوم.

وبلغ عدد ضحايا تلك الاضطرابات الممقوتة ٤٣ قتيلاً و ١٢٩ جريحًا من المصريين، و ١٥ قتيلاً و ٧١ جريحًا من الأوروبيين، فكان لهذه المأساة وقع أليم في النفوس.

ورأى سعد أن المظاهرات قد تعدت إلى الأجانب وتحولت إلى اضطرابات هي أبعد ما تكون عن التظاهر، وأدرك خطورة العواقب السيئة التي نجمت عنها، فنشر نداء ٢٤ مايو بالحث على الهدوء والسكينة وحسن معاملة الأجانب، قال في ختامه: "أيها المصريون أناشدكم الوطنية الصادقة والإخلاص الصحيح لبلادكم أن تقابلوا هذه الحادثة بما عهد فيكم من الرزانة والسكينة وأن تستمروا في إكرام ضيوفكم من الأوروبيين وفي حسن الرعاية لهم وألا تعتدوا عليهم ولو اعتدوا عليكم، فذلك أبقى لمودتهم وأليق بكرم أخلاقكم وأحفظ لقضيتكم العادلة من أن يعوق سيرها عوامل الاضطراب".

ثم نشر في اليوم التالي نداءً آخر إلى الشعب بوقف المظاهرات "وأن يقف إظهار سخطه على الوزارة بالمظاهرات اتقاءً لما يرتكبه القساة فيها من الفظائع المفزعة واكتفاءً بما أظهرته لغاية الآن من شدة سخط الأمة على الوزارة".

---

(٥) هو الحي الذي بدأت فيه مذبحة الإسكندرية في يونيه سنه ١٨٨٢ وكانت من الذرائع التي مهدت للاحتلال البريطاني (راجع كتابنا الثورة العرابية والاحتلال الإنجليزي ص٢٩٨ وما بعدها الطبعة الأولى).

تصريح تشرشل

وعلى اثر وقوع حوادث الإسكندرية وقتل من قتل فيها من الأوروبيين صريح المستر ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية بأنه لا يرى الوقت قد حان لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر "خشية أن يقضي الرعاع في القاهرة والإسكندرية على حياة الجاليات الأجنبية وينهار صرح الإصلاحات التي تمت على يد الإدارة البريطانية".

فكان لهذا التصريح أثر مؤلم في مصر، وقوبل بالاحتجاج من الوفد والحزب الوطني، والوزارة، ومن مختلف الجماعات، وكان نذيرًا بإخفاق المفاوضات الرسمية.

مفاوضات عدلي – كيرزون Curzon وزير الخارجية البريطانية، وطالت على غير جدوى، وتخللتها فترة عطلة بسبب حلول فصل الإجازات في إنجلترا، ثم انتهت بإخفاقها؛ إذ سلم اللورد كيرزون إلى عدلي باشا يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة وضعته الوزارة البريطانية أصرت فيه على وجوب بقاء الاحتلال العسكري في أي مكان بالبلاد إلى زمن غير محدود، وضمنت المشروع من الشروط ما يهدم معاني الاستقلال وينظم الحماية على مصر، فقد وضع شئونها الخارجية تحت مراقبة المندوب السامي البريطاني، وجعل شئونها الداخلية في المالية والحقانية والجيش في يدها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، هذا إلى أنه يفصل السودان عن مصر، وإنا ذاكرون هنا خلاصة القواعد الواردة في هذا المشروع.

خلاصة مشروع كيرزون

أولاً: في مقابل إبرام هذه المعاهدة والتصديق عليها توافق حكومة ملك بريطانيا العظمى على رفع الحماية التي أعلنت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ وعلى الاعتراف بمصر منذ الآن دولة ذات سيادة فلي ظل حكومة دستورية، وبمقتضى هذا يبرم ويظل باقيًا بين حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشعبه من جانب وبين حكومة مصر والشعب المصري من الجانب الآخر معاهدة وميثاق دائمان للسلام والمودة والتحالف(٦).

ثانيًا: تخويل إنجلترا الحق في إبقاء قوات عسكرية في كل زمان وفي أي مكان بالأراضي المصرية وأن يكون تحت تصرفها كل ما في مصر من وسائل المواصلات وطرقها وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين، وترسانات وثغور حربية.

---

(٦) هذا الفقرة ترجمت حرفيًا عن أصلها الإنجليزي في المشروع.

وجعل الغرض من هذا الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية وسلامة أراضيها وحماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية (بعد أن كان مقصورًا في مشروع ملنر على حماية هذه المواصلات)، وبدا من أقوال اللورد كيرزون أثناء المفاوضة أن الغرض منها أيضًا حماية المصالح الأجنبية والتدخل لحفظ الأمن الداخلي.

ثالثاً: استبقى المشروع لقب المندوب السامي لممثل إنجلترا في مصر وأن يكون له في جميع الأوقات وبسبب مسئولياته الخاصة مركز استثنائي ويكون له حق التقدم على ممثلي الدول الأخرى.

رابعًا: أوجب على وزير خارجية مصر أن يبقى على اتصال وثيق بالمندوب السامي (وهذا معناه أن يكون خاضعًا لرقابته مباشرة في إدارة الشئون الخارجية).

خامسًا: أوجب على الحكومة المصرية أن لا تعقد أي اتفاق سياسي مع دول أجنبية دون استطلاع رأي الحكومة البريطانية بواسطة المندوب السامي.

سادسًا: تتولى الحكومة البريطانية وحدها المفاوضة في إلغاء الامتيازات الأجنبية مع الدول ذوات الامتيازات وتتولى حماية مصالح الأجانب في مصر.

سابعًا: لا تعين الحكومة المصرية ضباطًا أجانب بالجيش المصري أو موظفين أجانب في أي مصلحة منها بدون موافقة المندوب السامي البريطاني.

ثامنًا: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرًا "مستشارًا" ماليًا تكون له اختصاصات صندوق الدين ويكون مسئولاً عن دفع المبالغ المخصصة لميزانية المحاكم المختلطة والمعاشات والمستحقات السنوية الأخرى للموظفين الأجانب المحالين إلى المعاش وورثتهم والمبالغ المخصصة لميزانيتي المستشارين المالي والقضائي والموظفين التابعين لهما، ويجب أن يحاط المستشار المالي أجادة تامة بجميع الأمور الداخلية في اختصاص وزارة المالية ويكون له في كل وقت حق الدخول على رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير المالية، ولا تعقد الحكومة المصرية قرَصا خارجيًا، أو تخصص مصلحة عمومية لوفاء دين دون موافقة المستشار المالي.

تاسعًا: تعين الحكومة المصرية بالاتفاق مع الحكومة البريطانية قوميسيرًا "مستشارًا" قضائيًا يكون له حق ومراقبة تنفيذ القانون في جميع المسائل التي تمس الأجانب والتي من اختصاص وزارتي الحقانية والداخلية ويكون له في كل وقت حق الدخول على وزيري الداخلية والحقانية.

عاشرًا: لم يذكر المشروع عن السودان إلا أن رقيه في هدوء وسكينة هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام مورد المياه له، ومن ثم تتعهد مصر بأن تستمر في أداء نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها للسودان أو أن تؤدي لحكومة السودان بدلاً من ذلك إعانة مالية تحدد بالاتفاق بين الحكومتين، وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام، وتضمن إنجلترا لمصر نصيبها العادل من مياه النيل، ولهذا الغرض لا تقام أعمال ري جديدة على النيل وروافده جنوبي وادي حلفا دون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا.

حادي عشر: تتعهد مصر بِأن تضمن لجميع سكان مصر حماية أرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو لغتهم أو جنسيتهم أو دينهم مع حماية الأقليات.

يتضح من هذه القواعد أن مشروع كيرزون جاء أسوأ من مشروع ملنر وأكثر قيودًا وأمعن في العدوان على استقلال مصر والسودانِ، وسبب هذا التراجع أن الانقسام الذي حدث في البلاد منذ مايو سنة ١٩٢١ قد أضعف من قوتها المعنوية وأغرى بها إنجلترا فزادت في أطماعها واعتداءتها.

وقد أجاب عدلي باشا على هذا المشروع بمذكرة في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بأن المشروع لا يجعل محلا للأمل في الوصول إلى اتفاق على أنه سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية في منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية، فأضعف من قيمة الرد، وكان الرد، في نهايته، إيذانًا بقطع المفاوضات ورفض المشروع، وغادر لندن يوم ٢٠ نوفمبر.

الحوادث الداخلية أثناء المفاوضات

اشتدت الخصومة بين الحكومة والمعارضة أثناء المفاوضات، وزادت هوة الانقسام بينهما.

نفي علي فهمي كامل بك وكيل الحزب الوطني

ففي ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢١ قررت السلطة العسكرية نفي علي فهمي كامل بك وكيل الحزب الوطني، وبنى أمر النفي على إرساله تلغرافًا إلى الخديو السابق بصيغة تتضمن "إنكار حقوق الذات العلية السلطانية" وقرر مجلس الوزراء في ١٩ سبتمبر أيضًا وقف جريدة "اللواء المصري" ستة أشهر لنشرها مقالاً تضمن نص التلغراف المتقدم ذكره "وأن هذا من شأنه الإخلال بالنظام العام".

وقد ودع علي بك الأمة قبيل رحيله إلى منفاه بكتاب عاهدها فيه على الثبات على المبدأ قال فيه: "لولا أن إيماننا بالله تعالى وطيد ورجاءنا في مستقبل الوطن قوي وقلبنا مفعم بحبه وحواسنا جميعًا تذكر أياديه علينا – لولا ذلك كله لما عملنا ولا نطقنا ولا كتبنا ولا تحملنا السجن والاعتقال والنفي في سبيل غاية الأحرار من تحقيق الاستقلال لمصر العزيزة أرضها وسمائها، نيلها وسودانها، والحرية لأمة الكنانة أميرها وأجيرها، كبيرها وصغيرها".

وودعته الجماهير عند سفره في محطات القاهرة وطنطا والإسكندرية وعلى ظهر الباخرة توديعًا حافلاً، وأقيمت له حفلة تكريم كبرى في فندق رجينا (وندسور الآن) ألقيت فيها الخطب الحماسية في تكريمه وتوديعه، وأبحر في الإسكندرية يوم ٣٠ سبتمبر، وعطلت جريدة الأهالي ستة أشهر من ٨ نوفمبر ١٩٢١.

بعثة أسوان

هي بعثة مؤلفة من خمسة نواب من حزب العمال في البرلمان البريطاني وعلى رأسهم المستر سوان، استقدمها سعد إلى مصر لتتبين شعور الأمة وتدرس حالة البلاد!

وصلت البعث في شهر سبتمبر، وتأهب سعد لزيارة طنطا صحبتهم، وحدد للزيارة يوم ٢٣ سبتمبر، فقررت الحكومة منع هذه الزيارة "محافظة على النظام والأمن العام" ثم زار معهم بورسعيد فالمنصور، وأقيمت له فيهما حفلات كبيرة، وألقيت فيهما الخطب طعنًا في عدلي باشا ووزارته، وأقام لهم سعد وليمة في فندق شبرد تكريمًا لهم، تبودلت الخطب من الجانبي، وكان مما قاله المستر بارنز أحد أعضاء البعثة ردًا على ما قيل عنهم إنهم بحضورهم يتدخلون في شئون مصر الداخلية: "لم يبق إلا مؤاخذتهم لنا لأننا نتدخل في شئون مصر الداخلية، ولكن أليس صدور هذا الانتقاد مستغربًا بعد تدخلنا أربعين سنة في شئون مصر؟ ومع ذلك فهل هذا تدخل في شئون مصر الداخلية؟ أليست مما يهم إنجلترا؟ وإلا فكيف تعرض علينا الحكومة الإنجليزية

كل سنة الميزانية لنوافق عليها وفيها مصروفات تبلغ الملايين من الجنيهات للجيش الإنجليزي في مصر؟ إن الحقيقة أن مجيئنا إلى هنا هو في مصلحة إنجلترا قبل غيرها".

فجاء هذا القول مصداقًا لما توجسه المشفقون على مصير مصر من عواقب الانقسام وما أفضى إليه من تدخل الإنجليز حتى في منازعاتنا الداخلية.

وقد غادر هؤلاء الضيوف مصر في ٧ أكتوبر بعد أن كان حضورهم سببًا لزيادة الفتنة في البلاد.

زيارات سعد للأقاليم

وبعد رحيل هؤلاء النواب اعتزام سعد زيارة مديريات الوجه القبلي في رحلة نيلية، وكانت أسيوط أول مرحلة في هذه الزيارة، ووصلت الباخرة النيلية التي تقله إلى مدينة أسيوط يوم الجمعة ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢١، فوقع فيها شجار كبير بين أنصاره وخصومه، وكان رجال البوليس والإدارة منحازين إلى جانب هؤلاء، وقد جندت الحكومة قواتها من البوليس والجيش لمنع سعد من النزول إلى البر، وفي الحق أن مسلكها حيال هذه الزيارة كان مسلك عنت واعتساف، فإن الحكومة لا يحلق لها أن تمنع زيارة زعيم أو أي فرد للأقاليم مهما كان خصمًا لها، وللناس كامل الحق في أن يؤيدوا الزعيم الذي يختارون، وليس للحكومة أن ترغمهم بالقوة على اختيار زعيم دون زعيم، وقد أسفر الشجار عن قتيل وثلاثين جريحًا وغرق ثلاثة في النيل، ومنعت الإدارة سعدًا من النزول بأسيوط، فكانت هذه الحادثة مظهرًا أليمًا للحرب الداخلية، وقد وقعت هذه الحادثة وأمثالها والوفد الرسمي يتفاوض في لندن، فكانت نذيرًا بما آل إليه أمر المفاوضة من الإخفاق المحقق.

وحدث شجار آخر في جرجا، ثم أصدرت الوزارة قرارًا بمنع زيارة سعد لعواصم ومدن الوجه القبلي في هذه الرحلة، فعاد إلى العاصمة بطريق النيل.

احتفال ١٣ نوفمبر

ومن مظاهر الانقسام سنة ١٩٢١ إقامة احتفالين بذكرى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ أحدهما أقامة سعد باشا في سرادق كبير بالمنيرة خطب فيه خطبة نارية ضد عدلي ووزارته، ووصف فيها رحلته النيلية وعسف الإدارة في منع هذه الرحلة وتدبيرها حوادث أسيوط وجرجا.

والثاني أقامة الأعضاء المنفصلون وأنصارهم في فندق الكونتنتال، وخطب فيه كل من عبد العزيز فهمي بك، وإبراهيم الهلباوي بك، وعلى المنزلاوي بك، والشيخ محمد يخت، والأستاذ محمد توفيق دياب، والدكتور محمد حسين هيكل، ومحمود أبو حسين باشا.

استقالة عدلي

(٨ ديسمبر سنة ١٩٢١)

عاد عدلي إلى مصر في اليوم الخامس من ديسمبر، وقدم في اليوم الثامن منه تقريرًا إلى السلطان عن المفاوضات، أبان فيه مراحلها، وأوضح استحالة قبول مشروع المعاهدة الذي عرضه اللورد كيرزون، قال ضمن تقريره: "أخذنا على أنفسنا أن نسعى للاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ولإلغاء الحماية إلغاء صريحًا ولكننا ألغينا المشروع الذي تمخضت عنه مفاوضات طويلة عسيرة لا يحقق الغاية التي جئنا للمفاوضة من أجلها، فكان حقًا علينا أن نرى المفاوضات غير منتجة وألا نسترسل فيها لأكثر من ذلك".

وفي اليوم الذي قدم فيه هذا التقرير رفع إلى السلطان استقالة الوزارة وبناها على عدم تحقيق برنامجه في المفاوضات، قال:

"يا صاحب العظمة السلطانية

"لما أولتني عظمتكم عالي ثقتها ودعتني إلى تشكيل وزارة يكون أخص أعمالها أن تتولى المفاوضة لوضع اتفاق مع الحكومة البريطانية تشرفت بأن أعرض على عظمتكم بتقرير المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٢١ سنة ١٩٢١ برنامجنا الوزاري وزدته تفصيلاً عندما شكل الوفد الرسمي.

"وبما أن المفاوضات التي باشرها الوفد الذي كنت أرأسه في لندره منذ بضعة أشهر لم تسفر عن تحقيق ذلك البرنامج فإني أتشرف بأن أرفع لعظمتكم استقالة الوزارة وأرجو أن تتكرم عظمتكم بقبولها وقبول جليل شكري وعظيم إكباري للتعطف السامي الذي تفضلتم عليّ به.

"وإني لا أزال لعظمتكم العبد المطيع والخادم المخلص الأمين".

القاهرة في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ – ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١.

"عدلي يكن"

وقد استعجل قبول استقالته بعد اعتقال سعد للمرة الثانية كما سيجيء بيانه (ص٤٧)، وقبلها السلطان في ٢٤ ديسمبر.